

## الفصل 4

تودع ملفات التسجيل لدى كلية الطب والصيدلة حسب توزيع جغرافي محدد بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي ووزير الصحة العمومية.

يحدد ضمن نفس الشروط المنصوص عليها في المقطع الاول أعلاه محتوى ملفات التسجيل وكذا الاجل الاقصى لايادع هذه الملفات

## الفصل 5

يحدد برنامج وكيفيات اجراء المبارأة بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي ووزير الصحة العمومية.

## الفصل 6

تجري المبارأة في نفس التاريخ بالنسبة لجميع كليات الطب والصيدلة ويحدد هذا التاريخ سنويا بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي ووزير الصحة العمومية.

## الفصل 7

يترأس العميد لجنة المبارأة ويعين أعضاءها من بين رجال التعليم

## الفصل 8

لا يمكن قبول اي اعتراض على قرارات اللجنة.

## الفصل 9

تحرر اللجنة محضرا بنتائج المبارأة.

## الفصل 10

يسند تنفيذ هذا المرسوم الى وزير التربية الوطنية وتكونن الاطر ووزير الصحة العمومية كل واحد منها فيما يخصه ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحرر بالريلات في 20 من جمادى الاول 1399 (18 ابريل 1979).

التوقيع :  
الوزير الاول ،  
الامضاء : المعطي بوغبيه.

وقع بالاعطف :

وزير التربية الوطنية وتكونن الاطر ،  
الامضاء : الدكتور عز الدين العراقي ،  
وزير الصحة العمومية ،  
الامضاء : الدكتور رحال الرجال .

مرسوم رقم 150.2.79.1399 بتاريخ 20 من جمادى الاول 1399 (18 ابريل 1979) تحدد بموجبه كيفية تشكيل اللجنة المكلفة بتقصية الاوقاف المعقبة والمشتركة ومسطرة عملها.

ان الوزير الاول ،

بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1077.83 بتاريخ 24 من شوال 1397 (8 اكتوبر 1977) في شأن الاحباس المعقبة والمشتركة ولاسيما الفصلين السابع والثالث منه :

مرسوم رقم 148.2.79.1399 بتاريخ 20 من جمادى الاول 1399 (18 ابريل 1979) تحدد بموجبه شروط الالتحاق بكلية الطب والصيدلة ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 102.1.75.1395 الصادر في 13 من صفر 1395 (25 ببرابر 1975) بمثابة قانون يتعلق بتنظيم الجامعات ، ولاسيما الفصل 32 منه :

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 10.75.398 بتاريخ 10 شوال 1395 (6 اكتوبر 1975) بمثابة قانون يتعلق بابحاث الجامعات ، حسبما وقع تتميمه :

وببناء على المرسوم رقم 2.75.662 الصادر في II من شوال 1395 (7 اكتوبر 1975) باحداث المؤسسات الجامعية والاحياء الجامعية حسبما وقع تتميمه :

وببناء على المرسوم رقم 2.75.663 الصادر في II من شوال 1395 (7 اكتوبر 1975) المحدد بموجبه اختصاص المؤسسات الجامعية ولائحة الشهادات التي تتواكب تحضيرها وتسلیمهما ولاسيما الفصل 3 منه :

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.060 الصادر في 7 ذي الحجة 1377 (25 يونيو 1958) بالمعاقبة عن الغش في الامتحانات والمسابقات العمومية :

وببناء على القرار المشترك لوزير التربية الوطنية والفنون الجميلة والشبابية والرياضية ووزير الصحة العمومية رقم 65.6.16 بتاريخ 20 سبتمبر 1965 باصلاح نظام الدروس والامتحانات قصد الحصول على شهادة دكتور في الطب :

وباقتراح من وزير التربية الوطنية وتكونن الاطر :

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري بتاريخ 13 من جمادى الاول 1399 (18 ابريل 1979) يرسم ما يلى :

## الفصل 1

خلافا لجميع المقتضيات المنافية يتم التسجيل بكليات الطب والصيدلة عن طريق المبارأة وفقا للمقتضيات الآتية :

## الفصل 2

يجب ان يكون المرشحون لمبارأة الالتحاق بكلية الطب والصيدلة متوفرين على شهادة الباكالوريا لتعليم الثانوى (شعبة العلوم التجريبية او العلوم الرياضية) او شهادة معترف بمعادلتها للبكالوريا في احدى الشعبتين المذكورتين قبله.

## الفصل 3

يحدد سنويا باقتراح من عمداء كليات الطب والصيدلة عدد المقاعد المتبارى في شأنهما بقرار مشترك للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي ووزير الصحة العمومية .

ولا يمكن ان يشغل المرشحون الاجانب ، الذين يجب ان توفر فيهم الشروط المحددة في الفصل الثاني اعلاه الا خمسة في المائة من المقاعد المخصصة لكل مبارأة .

**الفصل 8**

يتولى كتابة الملجنة موظف من الادارة المركزية لوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية يعين من طرف الوزير.

يقوم كاتب الملجنة بتقديم الملفات التي تقررت عرضها على اللجنة ، وتحرير محاضر جلساتها .

**الفصل 9**

ت تكون ملفات الاحباس المعقبة والمشتركة المقرر عرضها على اللجنة من الوثائق الآتية :

نسخة من رسم التحبيس ؟

تصريح باسم العائلة والشخصي للمحبس ان كان على قيد الحياة ، وكذا صفتة ، ومهنته وموطنه ، ومحل اقامته ؛

لائحة باسم العائلة والشخصية للمستفيدين من الحبس ، وكذا صفاتهم ، ومهنهم ومواطنهم ومحلات اقامتهم ؛

وثيقة عدلية تتضمن وصفا دقيقا للمحبس عقارا كان او منقولا ، ولما طرأ عليه من تغيير بالمعاوضة او المناقلة او الاقتناء مع وصف دقيق لذلك .

يتولى ناظر الاوقاف بمساعدة السلطات المحلية اعداد الوثائق المذكورة اعلاه .

**الفصل 10**

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية .

وحرر بالرباط في 20 من جمادى الاول 1399 (18 أبريل 1979) .

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطي بوعبيد .

وقد بالعطف :

وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

الامضاء : الدكتور احمد رمزي .

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 233.79 بتاريخ 11 من ربیع الآخر 1399 (10 مارس 1979) ينظم بموجبه سنون الصيد في المياه البرية وتعدد به الماء الشخصوية لمنع صيد السمك وكذا الاماكن المحافظ فيها بحق الصيد خلال موسم 1979 - 1980 .

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

يunctضي الظهير الشريف الصادر في 12 من شعبان 1340 (II ابريل 1922) بشأن صيد السمك في المياه البرية وكذا الظهير الشريف الصادرة بتغييره او تتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيري الصادر في 15 من شعبان 1340 (14 ابريل 1922) بسن نظام لتطبيق الظهير الشريف الشريف المذكور وكذا النصوص الصادرة بتغييره او تتميمه ولاسيما المرسوم المؤرخ في 2 من جمادى الآخرة 1376 (23 يناير 1957) ؛

وباقتراح من وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية ؟

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري بتاريخ 13 من جمادى الاول 1399 (II ابريل 1979) ،

يرسم ما يلى :

**الفصل 1**

تتألف اللجنة المنصوص عليها في الظهير المشار إليه أعلاه بالإضافة إلى القاضي المكلف بشؤون القاصرين من :

وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية او من يمثله بصفة رئيس ؛ مثل عن وزير الداخلية ؛

مثل عن وزير العدل ؛

مثل عن وزير المالية ؛

مثل عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ؛

مثل عن وزير السكنى واعداد التراب الوطني .

**الفصل 2**

تعقد اللجنة باستدعاء من رئيسها دورا في كل ثلاثة أشهر او أكثر اذا حتم ذلك عدد او اهمية القضايا المحالة اليها .

تجتمع اللجنة بمقر وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية او بمقر احدى النظارات كلما ارتئى رئيسها ذلك ضروريا .

لا تنعقد اجتماعات اللجنة الا بحضور جميع اعضائها .

**الفصل 3**

تحال ملفات التصفية إلى اللجنة من طرف وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية .

**الفصل 4**

تشولى اللجنة دراسة الملفات المحالة إليها أشغال اجتماعاتها وتحديد الطريقة الفعلية للتصفية مع مراعاة المقتضيات المنصوص عليها في الفصلين الخامس والسادس من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه .

يعين على القاضي المكلف بشؤون القاصرين تقديم جميع العروض التي من شأنها حماية مصالح المستفيدين القاصرين .

تتقيد اللجنة باقتراحات القاضي المذكور بالنسبة لما يملكه القاصرون .

**الفصل 5**

يحق للجنة أن تستمع لكل من ترى فائدة في الاستماع إليه ، ويمكنها أن تأمر بإجراء بحث تكميلي قبل تحديد طريقة التصفية .

**الفصل 6**

تتخذ اللجنة مقرراتها بالاغلبية ، ويمكن لها ان تأمر بالقسمة ، وعند تعذرها تأمر بالبيع بالمخاذ العلني .

تعين اللجنة ناظر الاوقاف الذي يتكون بتنفيذ مقرارات التصفية .

**الفصل 7**

يبلغ الاوقاف المعين مقررات اللجنة إلى جميع من يهمهم الأمر ويقوم بتنفيذها .